دور الإدارة المحلية في دعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر

–دراسة ميدانية بولاية المسيلة–

The Role of Local Administration in Promoting Sustainable Development in Algeria – A Case Study of M'sila Province –

د. بن عامر صافية[1]

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر – جامعة محمد بوضياف المسيلة – الجزائر

Safia.benamer@univ-msila.dz

تاريخ الارسال 2026/02/01 تاريخ القبول: 2026/05/17 تاريخ النشر: 2026/06/11

ملخص:

تلعب الجماعات المحلية دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، باعتبارها المستوى الإداري الأقرب إلى المواطن مما يجعلها أكثر قدرة على تشخيص الحاجات المحلية واقتراح البرامج التنموية التي تتلاءم مع خصوصيات كل إقليم، حيث أن التنمية المستدامة من أبرز التحديات المعاصرة في ظل تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه المجتمعات.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال دراسة ميدانية بولاية المسيلة، بهدف إبراز أهم المقومات التنموية التي تزخر بها الولاية، وتقييم مدى مساهمة الجماعات المحلية في ترقية التنمية المستدامة عبر مختلف البرامج والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى تحليل الوثائق والمعطيات الميدانية، بهدف الوقوف على فعالية السياسات التنموية المحلية، حيث توصلت النتائج إلى أن ولاية المسيلة تمتلك إمكانات طبيعية واقتصادية وبشرية معتبرة تؤهلها لتحقيق تنمية مستدامة، غير أن الاستغلال الفعلي لهذه الإمكانات لا يزال محدودًا بسبب جملة من العراقيل منها ضعف الموارد المالية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة، وأن الجماعات المحلية تؤدي دورًا أساسيًا في دعم مسار التنمية المستدامة، من خلال تطوير البنية التحتية، وترقية النشاط الفلاحي، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وحماية البيئة، غير أن تعزيز هذا الدور يلزم تدعيم الاستقلال المالي، وتحسين الأداء الإداري، وترقية المقاربة التشاركية، وتشجيع الاستثمار المحلي، وأن تمكين الجماعات المحلية، واعتماد مقاربة تنموية متكاملة وتشاركية، يُعدّان من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان نمو محلي متوازن وشامل.

الكلمات الافتتاحية: التنمية المستدامة، الجماعات المحلية.

Abstract:

Local authorities play a pivotal role in achieving sustainable development, as they represent the closest administrative level to citizens and are therefore more capable of identifying local needs

1 – **المؤلف المرسل:** د. بن عامر صافية ، الإيميل safia.benamer@univ-msila.dz

and proposing development programs adapted to the specific characteristics of each region. Sustainable development has become one of the major contemporary challenges, given the growing economic, social, and environmental issues faced by societies.

This study aims to analyze the role of local authorities in achieving sustainable development in Algeria, with a field study conducted in the province of M'sila.

It seeks to highlight the main development potentials of the province and to assess the contribution of local authorities to promoting sustainable development through various economic, social, and environmental programs and projects.

The study adopted a descriptive and analytical approach, relying on documentary analysis and field data to examine the effectiveness of local development policies. The findings reveal that the province of M'sila possesses significant natural, economic, and human resources that qualify it to achieve sustainable development. However, the actual exploitation of these potentials remains limited due to several constraints, particularly financial shortages, administrative complexities, and a lack of qualified human resources.

The results also confirm that local authorities play a fundamental role in supporting sustainable development through infrastructure development, agricultural promotion, improvement of social services, and environmental protection. Nevertheless, enhancing this role requires strengthening financial autonomy, improving administrative performance, promoting participatory governance, and encouraging local investment.

The study concludes that empowering local authorities and adopting an integrated and participatory development approach constitute key factors for achieving sustainable development and ensuring balanced and inclusive local growth

Keywords: Sustainable Development, Local Authorities.

مقدمة:

عرف العالم خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الأمر الذي أدى إلى بروز إشكالات تنموية معقدة فرضت على الدول البحث عن أنماط جديدة للتنمية، تتجاوز المقاربات التقليدية القائمة على تحقيق النمو الاقتصادي فقط، بحيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة كبديل استراتيجي يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، بما يضمن تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة.

وقد سارعت الجزائر إلى تبني هذا التوجه من خلال إدماج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياساتها العمومية وخططها التنموية، لاسيما في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها، مثل البطالة، الفقر، التفاوت الجهوي، التوسع الحضري غير المنظم، وتدهور الموارد الطبيعية، ولتحقيق هذه الأهداف أولت الدولة أهمية متزايدة لمبدأ اللامركزية الإدارية، باعتباره آلية فعالة لتعزيز التنمية المحلية وترقية المشاركة الشعبية في تسيير الشأن العام.

تبرز الجماعات المحلية باعتبارها الفاعل الأساسي في تجسيد السياسات التنموية على المستوى الميداني، نظرًا لقربها من المواطن، ومعرفتها الدقيقة بخصوصيات الوسط المحلي، وقدرتها على تشخيص الاحتياجات الحقيقية للسكان، كما خولها المشرع الجزائري من خلال القوانين المنظمة للبلدية والولاية، صلاحيات واسعة في مجالات التخطيط، الاستثمار، تسيير المرافق العمومية، وحماية البيئة، بما يجعلها محورًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة.

غير أن الواقع العملي يكشف عن وجود فجوة بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة، نتيجة مجموعة من العراقيل التي تحد من فعالية الجماعات المحلية، من أبرزها محدودية الموارد المالية، ضعف الكفاءات البشرية، تعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين، الأمر الذي يطرح إشكالية جوهرية حول مدى قدرة الجماعات المحلية على أداء دورها التنموي بكفاءة وفعالية.

حيث تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال دراسة ميدانية بولاية المسيلة، باعتبارها نموذجًا يعكس واقع التنمية المحلية، ويسمح بتحليل التحديات والفرص التي تواجه الجماعات المحلية في سعيها لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة.

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتسارعة التي يشهدها العالم وما صاحبها من تعقيدات في المشاكل التنموية، أصبحت مسألة تحقيق التنمية المستدامة من أبرز التحديات التي تواجه أي دولة، لاسيما الدول النامية، وقد أدى ذلك إلى تزايد الاهتمام بدور الجماعات المحلية باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لتجسيد السياسات التنموية على المستوى القاعدي.

ورغم ما خوله المشرع الجزائري للجماعات المحلية من صلاحيات واسعة في مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة، إلا أن الواقع الميداني يكشف عن وجود تفاوت ملحوظ في مستوى الأداء التنموي من منطقة إلى أخرى، كما يبرز عدد من الصعوبات التي تحد من فعاليتها، وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

إلى أي مدى تساهم الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في ولاية المسيلة؟

وللإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة، تم طرح مجموعة من **التساؤلات الفرعية** تمثلت فيما يلي:

1. هل تلعب الجماعات المحلية دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي للولاية؟
2. هل توجد علاقة طردية بين درجة تفعيل اللامركزية الإدارية وفعالية الأداء التنموي للجماعات المحلية بولاية المسيلة؟
3. هل تمثل محدودية الموارد المالية وضعف الكفاءات البشرية من أبرز العوامل التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة بولاية المسيلة؟

بهدف الاجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم صياغة مجموعة من **الفرضيات** وهي:

1. تلعب الجماعات المحلية دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي بولاية المسيلة.
2. تتوفر ولاية المسيلة على مقومات طبيعية واقتصادية وبشرية تؤهلها لتحقيق التنمية المستدامة.
3. تواجه الجماعات المحلية بولاية المسيلة جملة من التحديات التي تحد من فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة: لهذه الدراسة أهمية علمية وتطبيقية بالغة إذ تساهم من الناحية النظرية في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بدور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تقديم تحليل أكاديمي معمق لمختلف الأبعاد المرتبطة بهذا الموضوع، أما من الناحية التطبيقية فتتمثل أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على واقع الممارسة الميدانية للتنمية المحلية بولاية المسيلة، مما يسمح بتشخيص نقاط القوة والضعف، واقتراح جملة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تحسين الأداء التنموي للجماعات المحلية، وتعزيز فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك من خلال وصف وتحليل الإطار النظري المتعلق بمفاهيم الجماعات المحلية والتنمية المستدامة، إضافة إلى تحليل النصوص القانونية والتنظيمية لعمل الجماعات المحلية في الجزائر.

كما تم توظيف هذا المنهج في دراسة الواقع الميداني بولاية المسيلة، من خلال تحليل البرامج والمشاريع التنموية المنجزة، بهدف تقييم مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، والكشف عن أبرز الصعوبات التي تواجهها، وقد تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات البحثية منها :

- تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الإحصائية؛
- مراجعة الدراسات السابقة؛
- تحليل المعطيات الميدانية ذات الصلة بالموضوع.

1.الإطار النظري للدراسة

يعد الإطار النظري أساسًا علميًا ومنهجيًا لأي دراسة أكاديمية إذ يسمح بتحديد المفاهيم الأساسية وتحليلها، كما يساعد على بناء الخلفية العلمية التي تساعد على حل الإشكالية محل البحث، وانطلاقًا من طبيعة موضوع هذه الدراسة تم تخصيص هذا المحور لتوضيح مفهوم الجماعات المحلية وخصائصها وأهدافها، إضافة إلى التطرق لمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة، مع إبراز العلاقة التي تربط بين الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

1.1.مفهوم الجماعات المحلية

تعرف الجماعات المحلية بأنها وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت بهدف تسيير الشؤون المحلية للسكان في إطار مبدأ اللامركزية الإدارية، وتخضع في ذلك لرقابة السلطة المركزية، ويقصد باللامركزية الإدارية توزيع الوظائف والاختصاصات بين الإدارة المركزية وهيئات محلية مستقلة نسبيًا، بما يسمح بتحقيق فعالية أكبر في تقديم الخدمات العمومية والاستجابة لمتطلبات المواطنين. (ابراهيمي، 2001، صفحة 20)

وتعد الجماعات المحلية أحد المكونات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة، حيث تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسات العمومية على المستوى القاعدي، نظرًا لقربها من المواطن، ومعرفتها الدقيقة بخصوصيات الوسط المحلي، وقدرتها على تحديد الأولويات التنموية بدقة أكبر. (الجندي، 1987، صفحة 20)

وفي التشريع الجزائري تتمثل الجماعات المحلية في البلدية والولاية، حيث نص الدستور على اعتبارهما قاعدتين أساسيتين للتنظيم الإقليمي للدولة، ومنحهما صلاحيات واسعة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. (الأولى، 1990)

2.1.تطور نظام الجماعات المحلية في الجزائر

شهد نظام الجماعات المحلية في الجزائر تطورًا ملحوظًا منذ الاستقلال، حيث مر بعدة مراحل تأثرت بالقطاعين السياسي والاقتصادي، ففي المرحلة الأولى اتسم النظام الإداري بطابع مركزي قوي فرضته ظروف بناء الدولة الوطنية والحاجة إلى توحيد القرار الاداري، ومع مرور الوقت وظهور الحاجة إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وتعزيز التنمية المحلية، تم الاتجاه نحو ترسيخ مبدأ اللامركزية الإدارية، من خلال إصدار مجموعة من القوانين المنظمة للبلدية والولاية، والتي منحت للجماعات المحلية استقلالية أوسع في تسيير شؤونها مع تعزيز دور المجالس المنتخبة في اتخاذ القرار، وقد ساهمت هذه الإصلاحات في تعزيز المشاركة الشعبية، وتحسين نوعية الخدمات العمومية، إلا أن فعاليتها ظلت مرتبطة بمدى توفر الموارد المالية والكفاءات البشرية، إضافة إلى طبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية والجماعات المحلية .(عوايدي، 2002، صفحة 219)

3.1.خصائص الجماعات المحلية

تتميز الجماعات المحلية بعدة خصائص تجعلها تختلف عن غيرها من الوحدات الإدارية يمكن تلخيص أهم هذه الخصائص فيما يلي:

- **الشخصية المعنوية:** حيث تتمتع الجماعات المحلية بكيان قانوني مستقل، يسمح لها بإبرام العقود، وامتلاك الممتلكات، والتقاضي أمام الجهات القضائية. (الأولى، 1990)
- **الاستقلال المالي:** تمتلك الجماعات المحلية ميزانية خاصة تتكون من الموارد الذاتية، إضافة إلى الإعانات والتحويلات المالية التي تقدمها الدولة، وهو ما يمكنها من تمويل مشاريعها وبرامجها التنموية.
- **الإدارة المنتخبة:** تسير شؤون الجماعات المحلية مجالس منتخبة ما يعزز مبدأ الديمقراطية المحلية ويشجع مشاركة المواطنين في صنع القرار.
- **الطابع المحلي للخدمات:** تركز الجماعات المحلية على تقديم خدمات ذات طابع محلي مباشر، تمس الحياة اليومية للمواطن، مثل النظافة، التهيئة العمرانية، النقل، والسكن. (الأولى، قانون البلدية والمادة الأولى من قانون الولاية)

4.1. أهداف الجماعات المحلية

تهدف الجماعات المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف التنموية والاجتماعية من أبرزها:

- تحسين مستوى الخدمات العمومية؛
- تحقيق التنمية المحلية المتوازنة؛
- تقليص الفوارق الجهوية؛
- ترقية الإطار المعيشي للسكان؛
- دعم المشاركة الشعبية في تسيير الشأن العام؛
- تعزيز التماسك الاجتماعي. (الشيخلي، 2001، صفحة 17)

5.1.أهمية الجماعات المحلية

الجماعات المحلية لها أهمية بالغة في التنظيم الإداري للدولة نظرًا للدور الحيوي الذي تقوم به في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي، فهي تشكل حلقة الوصل بين المواطن والسلطة المركزية، كما تساهم في تقريب الإدارة من المواطن، بما يسمح بتحسين نوعية الخدمات العمومية وتعزيز الثقة في المؤسسات.

كما تبرز أهمية الجماعات المحلية في قدرتها على تشخيص احتياجات السكان بدقة، بحكم قربها الميداني من الواقع الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يتيح لها وضع برامج تنموية تتلاءم مع خصوصيات كل منطقة (بلدية) إضافة إلى ذلك فإن الجماعات المحلية تمثل فضاءً لممارسة الديمقراطية المحلية، من خلال تمكين المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرار عبر المجالس المنتخبة.

وتكمن أهميتها كذلك في مساهمتها في تحقيق التوازن الجهوي، والحد من الفوارق التنموية بين المناطق، وتعزيز التماسك الاجتماعي بما ينعكس إيجابًا على الاستقرار العام للدولة. (عوايدي، 2002، صفحة 221)

6.1.النظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر

يستند النظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر إلى جملة من النصوص الدستورية والتشريعية التي تحدد طبيعتها القانونية، واختصاصاتها، وآليات تسييرها، وعلاقاتها بالسلطة المركزية.

حيث ينص الدستور الجزائري على أن البلدية والولاية هما القاعدتان الأساسيتان للتنظيم الإقليمي للدولة، لأنهما يتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتمارسان صلاحياتهما في إطار القانون.

وقد تم تنظيم الجماعات المحلية بموجب قانون البلدية وقانون الولاية اللذين حددا هيئات التسيير، وصلاحيات المجالس المنتخبة، واختصاصات الجهاز التنفيذي إضافة إلى قواعد الرقابة الإدارية والمالية.

كما يعتمد النظام القانوني للجماعات المحلية على مبدأ اللامركزية الإدارية الذي يهدف إلى توزيع الصلاحيات بين الإدارة المركزية والهيئات المحلية، بما يحقق فعالية أكبر في الأداء الإداري، ويعزز مشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام المحلي. (الجريدة الرسمية ، 2005/1962)

7.1.أسباب الاعتماد على الجماعات المحلية

يرجع الاعتماد المتزايد على الجماعات المحلية إلى جملة من الأسباب أهمها:

- اتساع رقعة الدولة وتزايد عدد السكان مما يجعل من الصعب على الإدارة المركزية تسيير كافة الشؤون المحلية بكفاءة عالية؛
- المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تزيد تعقيدا الأمر الذي يتطلب حلولًا محلية مرنة تتلاءم مع خصوصيات كل منطقة؛ (عوايدي، 2002، صفحة 323)
- الرغبة في ترسيخ الديمقراطية التشاركية وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار؛
- تحسين فعالية السياسات العمومية من خلال تقريب مراكز القرار من المواطن؛
- تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتقليص الفوارق الجهوية. (الشيخلي، 2001، صفحة 22)

8.1. مهام و اختصاصات الجماعات المحلية

تتولى الجماعات المحلية مجموعة واسعة من المهام بحيث تشمل مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

– **المهام الاقتصادية:**

- إعداد وتنفيذ المخططات التنموية المحلية؛
- تشجيع الاستثمار؛
- دعم الأنشطة الفلاحية والصناعية والحرفية؛
- تهيئة مناطق النشاط؛
- تحسين البنية التحتية الاقتصادية. (المواد من 110/84 من قانون البلدية)

– **المهام الاجتماعية:**

- تسيير المرافق العمومية المحلية؛
- دعم قطاعي الصحة والتعليم؛
- توفير السكن الاجتماعي؛

- التكفل بالفئات الهشة؛
- ترقية النشاط الثقافي والرياضي.

– **المهام البيئية**

- حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية؛
- تسيير النفايات؛
- محاربة التلوث؛
- تحسين الإطار المعيشي؛
- نشر الوعي البيئي. (المادة من 64 إلى 82 من قانون الولاية)

2. التنمية المستدامة:

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فقد لاقى هذا المفهوم العديد من التعاريف واختلفت حوله الآراء والاتجاهات، فلكل تعريف خاصية، فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت انتباه واهتمام الباحثين في مختلف الميادين وعرفت كما يلي:

1.2. مفهوم التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة تزايد الوعي بمحدودية الموارد الطبيعية، وتفاقم المشكلات البيئية والاجتماعية الناجمة عن أنماط النمو الاقتصادي التقليدية، وقد تبنته المنظمات الدولية، خاصة بعد صدور تقرير لجنة "برونتلاند" سنة 1987، الذي عرّف التنمية المستدامة بأنها:

"التنمية التي تستجيب لحاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها." (سراج، 1993)

ويعكس هذا التعريف ضرورة تحقيق توازن دائم بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن استمرارية التنمية على المدى الطويل. (خاطر، 2000، صفحة 43)

2.2. خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بعدد من الخصائص أهمها:

– **الشمولية:** حيث تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

– **الاستمرارية:** إذ تهدف إلى ضمان ديمومة الموارد؛

– **العدالة:** من خلال تحقيق الإنصاف بين الأجيال وبين الفئات الاجتماعية؛

– **المشاركة:** عبر إشراك مختلف الفاعلين في صنع القرار التنموي. (غنيم، 2007، الصفحات 28-30)

3.2. أبعاد التنمية المستدامة

– **البعد الاقتصادي:** يركز هذا البعد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام قائم على الاستخدام الرشيد للموارد، وتنويع مصادر الدخل، وتشجيع الاستثمار المنتج، وخلق فرص العمل، بما يساهم في تحسين مستوى المعيشة.

– **البعد الاجتماعي:** يهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية، والحد من الفقر والتهميش، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

– **البعد البيئي:** يسعى إلى حماية البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والحد من التلوث، والحفاظ على التوازن الإيكولوجي بما يضمن استدامة الحياة على الأرض. (واخرون، 2000، صفحة 5)

4. دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة

– **الدور الاقتصادي:** تسهم الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إعداد وتنفيذ المخططات التنمية المحلية، وتحفيز الاستثمار، وتطوير البنية التحتية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترقية القطاع الفلاحي، كما تعمل على تهيئة مناطق النشاط الصناعي، وتحسين مناخ الأعمال، بما يساعد على خلق فرص عمل وتقليص معدلات البطالة. (بعلي، 2004، صفحة 21)

– **الدور الاجتماعي:** يتمثل الدور الاجتماعي للجماعات المحلية في تحسين الإطار المعيشي للسكان، من خلال تنفيذ برامج السكن، وتطوير الخدمات الصحية، ودعم التعليم والنقل المدرسي، والتكفل بالفئات الهشة، وترقية النشاط الثقافي والرياضي.

– **الدور البيئي:** لدى الجماعات المحلية دور محوري في حماية البيئة، عبر تسيير النفايات المنزلية، والمحافظة على الموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث، ونشر الوعي البيئي لدى المواطنين. (الدليل الاستثماري السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، 2001)

3. الدراسة الميدانية

1.3.مقومات ولاية المسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

تعتبر الدراسة التطبيقية ركيزة أساسية في البحوث العلمية ذات الطابع الميداني، حيث تسمح بالانتقال من الإطار النظري إلى التحليل الواقعي، من خلال إسقاط المفاهيم النظرية على جانب الميداني، وانطلاقًا من ذلك تم اختيار ولاية المسيلة كنموذج تطبيقي لتحليل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة لما تزخر به هذه الولاية من مقومات اقتصادية واجتماعية وبيئية متنوعة تجعلها مؤهلة لتحقيق تنمية محلية شاملة ومتوازنة.

تأخذ ولاية المسيلة موقعا وسطا بالنسبة للشمال الجزائري، فهي تقع بين الأطلسين التلي والصحراوي، حيث تعتبر همزة وصل بين شرق البلاد وغربها، وما بين الشمال والجنوب، وتنتمي إلى منطقة الهضاب العليا يحدها من الشمال ولايتي برج بوعريريج والبويرة ومن الشرق ولايتي باتنة وسطيف ومن الجنوب ولايتي أولاد جلال وبسكرة ومن الغرب ولايتي المدية والجلفة، مناخها شبه صحراوي حار، وجاف صيفا وبارد شتاء، معظم تضاريسها عبارة عن أراضي سهبية تتخللها أودية كثيرة تصب في شط الحضنة بالإضافة إلى هضاب متفاوتة الارتفاع على امتداد أراضي الولاية، ومعظم الولاية مستوية يبلغ ارتفاعها من 200 إلى 300م فوق سطح البحر، وتمتد على مساحة 18175 كلم^2، ويقدر عدد سكانها بـ 1362058 نسمة (نهاية سنة 2020) بكثافة سكانية تجاوزت 75 نسمة في كلم2، بها 15 دائرة و47 بلدية. (الأمانة العامة لولاية المسيلة)

تتمتع الولاية بمؤهلات وقدرات تساهم في تنميتها بشكل ناجح لا سيما عند استغلالها بصفة عقلانية ومدروسة نذكر منها :

– الموقع الجغرافي الاستراتيجي الهام الذي جعل منها نقطة وصل بين مختلف مناطق الوطن (الشمال، الجنوب، الشرق، الغرب)؛

– مساحة صالحة للزراعة تقدر بـ 275.711 هكتار قابلة للتوسيع؛

– شبكة طرقات هامة تقدر بأكثر من 4033 كلم منها 924 كلم وطنية؛
– تعدد مصادر تعبئة المياه السطحية والمقدرة ب 320 مليون م3، وفقا للدراسة المقدمة من طرف منظمة الأغذية والزراعة؛
– خطوط للسكة الحديدية (المسيلة– عين التوتة، المسيلة –برج بوعريريج) فضلا عن خط المسيلة – بوغزول الذي يوشك على انتهاء الأشغال، وخط المسيلة بوسعادة هو في طور الدراسة؛
– مصنع اسمنت بقدرة إنتاجية سنوية تقدر بـ 4.900.000 طن؛
– محطة كبرى لإنتاج الكهرباء بطاقة تقدر بـ 1042 ميغا واط قابلة للتوسع؛
– منطقة صناعية تمتد على مساحة 77 هكتار، قابلة للتوسع؛
– إنتاج فلاحي متنوع وثروة حيوانية هامة تقدر بأكثر من 1.800.000 رأس منها 1.630.000 رأس غنم؛
– توسيع انتاج الحليب حيث بلغ حاليا أكثر من 66 مليون لتر في السنة؛
– جامعة بسعة أكثر من 50.000 طالب بالمسيلة وقطب جامعي، ومدرسة عليا للأساتذة ببوسعادة؛
– قطاع للتكوين المهني بقدرة استيعاب تقدر بـ 8600 متربص يعمل على توفير اليد العاملة المؤهلة.

من خلال كل ما سبق يمكن تحديد المقومات على النحو التالي:

– المقومات الجغرافية والطبيعية

تقع ولاية المسيلة في موقع استراتيجي وسط شمال الجزائر ما يمنحها أهمية جغرافية معتبرة، حيث تشكل حلقة وصل بين عدة ولايات، الأمر الذي يساهم في تنشيط الحركة التجارية وتسهيل المبادلات الاقتصادية، كما تتميز الولاية بتنوع تضاريسها بين السهول والهضاب العليا والمناطق الجبلية، مما يوفر بيئة طبيعية ملائمة لممارسة أنشطة اقتصادية متعددة، خاصة الفلاحة وتربية المواشي، كما تتوفر الولاية على موارد مائية معتبرة تتمثل في السدود والموارد الجوفية، التي تُعد عنصرًا أساسيًا لدعم النشاط الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي المحلي.

تزخر ولاية المسيلة بإمكانات طبيعية قابلة للاستثمار في مجالات الطاقات المتجددة، لا سيما الطاقة الشمسية، نظرًا لارتفاع عدد ساعات السطوع الشمسي وهو ما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة (الأمانة العامة لولاية المسيلة)

– المقومات الاقتصادية

تمتلك ولاية المسيلة قاعدة اقتصادية متنوعة تشكل محورا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، ويعد القطاع الفلاحي من أهم ركائز الاقتصاد المحلي، حيث تشتهر الولاية بإنتاج الحبوب، والخضروات، والأعلاف، إضافة إلى تربية المواشي، خاصة الأغنام، ما يجعلها من أبرز الولايات المنتجة في هذا المجال.

كما يشهد القطاع الصناعي تطورًا ملحوظًا، لاسيما الصناعات التحويلية المرتبطة بالمنتجات الفلاحية ومواد البناء، فضلًا عن وجود مناطق نشاط صناعي تسهم في استقطاب الاستثمارات وخلق فرص العمل.

أما القطاع التجاري والخدماتي فيمثل عنصرًا مكملًا للنشاط الاقتصادي، حيث تستفيد الولاية من موقعها الجغرافي في تنشيط المبادلات التجارية، إلى جانب توسع قطاع الخدمات، خصوصًا النقل والتخزين والخدمات الإدارية، بحيث تساهم هذه القطاعات مجتمعة في تعزيز القاعدة الاقتصادية المحلية، وتحقيق نمو متوازن ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة.

– المقومات الاجتماعية والبشرية

تشكل الموارد البشرية عنصرا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة حيث تتميز ولاية المسيلة بتركيبة سكانية يغلب عليها الطابع الشبابي، ما يمثل طاقة بشرية معتبرة يمكن توجيهها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تتوفر الولاية على شبكة معتبرة من المؤسسات التعليمية والتكوينية، تشمل الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني، الأمر الذي يساهم في رفع مستوى التأهيل البشري، وتحسين قابلية التشغيل، وتعزيز الابتكار المحلي.

وفي الجانب الصحي شهدت الولاية توسعًا نسبيًا في الهياكل الصحية، من مستشفيات ومراكز صحية، بما يساهم في تحسين مستوى الرعاية الصحية، والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية.

إضافة إلى أن الولاية تتميز بنسيج اجتماعي متماسك قائم على قيم التضامن والتكافل ما يعزز الاستقرار الاجتماعي، ويوفر بيئة ملائمة لتنفيذ البرامج التنموية.

– المقومات البيئية

تزخر ولاية المسيلة بموارد بيئية متنوعة تشمل الأراضي الفلاحية، والغطاء النباتي، والمناطق الرعوية، فضلًا عن الموارد المائية، غير أن هذه الموارد تواجه تحديات بيئية متعددة أبرزها التصحر، ونقص المياه، والتلوث.

وتبرز أهمية اعتماد سياسات بيئية محلية تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية، وترشيد استغلالها، وتعزيز الوعي البيئي لدى السكان، بما يضمن استدامتها للأجيال القادمة. (الأمانة العامة لولاية المسيلة)

2.3. دور الجماعات المحلية بولاية المسيلة في تحقيق التنمية المستدامة

– الدور الاقتصادي للجماعات المحلية

تلعب الجماعات المحلية بولاية المسيلة دورا أساسيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال إعداد وتنفيذ البرامج التنموية المحلية التي تستجيب لحاجيات السكان وتنسجم مع الخصوصيات الاقتصادية للمنطقة، وتعمل هذه الجماعات على تهيئة البنية التحتية الاقتصادية، خاصة في مجالات الطرق، والمياه، والكهرباء، والغاز، مما يهيئ بيئة ملائمة لجذب الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي.

كما تسهم في دعم القطاع الفلاحي عبر إنجاز مشاريع السقي وتوفير المسالك الريفية، ومرافقة الفلاحين من خلال برامج الدعم المختلفة، ما ينعكس إيجابا على زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي المحلي، إضافة إلى ذلك تعمل الجماعات المحلية على تهيئة مناطق النشاط الصناعي والحرفي، وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة.

– الدور الاجتماعي للجماعات المحلية

تسعى الجماعات المحلية إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان من خلال تنفيذ برامج اجتماعية تهدف إلى تحسين ظروف العيش وتعزيز العدالة الاجتماعية، ويبرز ذلك من خلال إنجاز مشاريع السكن بمختلف صيغه، وتوسيع شبكة المرافق الصحية، وتحسين الخدمات التعليمية، وتطوير النقل الحضري والريفي.

كما تولي الجماعات المحلية أهمية خاصة للفئات الهشة عبر برامج التضامن الاجتماعي وتقديم الإعانات، ودعم الجمعيات الخيرية، فضلًا عن ترقية النشاط الثقافي والرياضي بما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الإدماج المجتمعي.

– الدور البيئي للجماعات المحلية

الجماعات المحلية بولاية المسيلة لها دور محوري في حماية البيئة وتحقيق التنمية البيئية المستدامة، وذلك من خلال تسيير النفايات المنزلية، وتنفيذ برامج النظافة العمومية، والمحافظة على المساحات الخضراء، ومكافحة التلوث.

كما تعمل على تنفيذ حملات تحسيسية وتوعوية تستهدف المواطنين من أجل نشر الثقافة البيئية وترسيخ السلوكيات الإيجابية تجاه البيئة، إضافة إلى ذلك العمل على تنفيذ مشاريع التهيئة الحضرية التي تراعي الجوانب البيئية، بما يضمن تحسين الإطار المعيشي للسكان والحفاظ على التوازن الإيكولوجي. (الأمانة العامة لولاية المسيلة)

3.3. معوقات تحقيق التنمية المستدامة بولاية المسيلة وآفاق تطويرها

بالرغم من كل الامتيازات التي تملكها الولاية والتي ذكرناها سابقا فهي، تواجه بعض الصعوبات التي تعرقل عملية التكفل التام والسريع بالاحتياجات الملحة والمتزايدة للسكان وتتعلق هذه العراقيل أساسا في:

– مساحة شاسعة تقدر بـ 18175 كلم^2 تضم 47 بلدية، و55 تجمع سكاني ثانوي، وأكثر من 550 قرية ودشرة؛

– نمو ديمغرافي هام حيث انتقل عدد السكان من 280.000 نسمة سنة 1974 إلى 1362058 نسمة نهاية سنة 2020؛

– ظاهرة الجفاف وغياب برامج تعبئة المياه السطحية؛

– نقص التأطير المتخصص لاسيما في القطاع الصحي وخاصة القابلات والأطباء الاخصائيين.

نستنتج من خلال الصعوبات التي تواجه الولاية أنه بالرغم من توفر ولاية المسيلة على مقومات تنموية معتبرة إلا أن تحقيق التنمية المستدامة يواجه جملة من التحديات والمعوقات التي تحد من فعالية البرامج والمشاريع على المستوى المحلي، وأهمها:

– **المعوقات المالية:** تعاني الجماعات المحلية من محدودية الموارد المالية الذاتية، واعتمادها الكبير على التحويلات المالية من الدولة مما يضعف قدرتها على تمويل المشاريع التنموية الكبرى، ويؤثر سلبًا على استمرارية البرامج التنموية.

– المعوقات الإدارية والتنظيمية: تتمثل في التعقيد البيروقراطي وطول الإجراءات الإدارية، وضعف التنسيق بين مختلف المصالح المحلية، ما يؤدي إلى بطء تنفيذ المشاريع، وتأخر تجسيد البرامج التنموية في آجالها المحددة.

– المعوقات البشرية: تتجلى في نقص الكفاءات المؤهلة، وضعف التكوين المتخصص في مجالات التخطيط والتنمية المحلية، إضافة إلى محدودية الخبرة في تسيير المشاريع التنموية الكبرى.

– المعوقات البيئية: تشمل مشكلات ندرة الموارد المائية، وتدهور الأراضي الزراعية، والتصحر والتلوث البيئي، وكل هذه العوامل تؤثر سلبًا على استدامة التنمية، وتتطلب اعتماد سياسات بيئية أكثر صرامة وفعالية.

4.3. آفاق تطوير التنمية المستدامة بولاية المسيلة

لمواجهة هذه التحديات تبرز جملة من الآفاق والبدائل التي من شأنها تعزيز مسار التنمية المستدامة أهمها:

- تعزيز الموارد المالية للجماعات المحلية، عبر تنويع مصادر التمويل، وتحسين الجباية المحلية؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحديث أساليب التسيير، واعتماد الرقمنة؛
- دعم برامج التكوين المستمر لفائدة الإطارات المحلية؛
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- ترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة؛

- اعتماد مقاربة تشاركية في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية.

5.3.الإجراءات المتخذة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي بولاية المسيلة

اتخذت الجماعات المحلية بولاية المسيلة جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تجسيد مبادئ التنمية المستدامة على أرض الواقع، وذلك في إطار السياسات العمومية الوطنية وبرامج التنمية المحلية والمتمثلة في:

إذا أردنا تقييم الجهود الجبارة المبذولة من طرف الدولة من خلال البرامج التنموية المختلفة فإن ذلك يستدعي التذكير بأن ولاية المسيلة نشأت سنة 1974 من خلال ضم المناطق الإقليمية الأكثر عزلة وفقرا للولايات الأم كسطيف، باتنة والمدية، وهذا ما جعل التحدي كبيرا لأن الأمر يتطلب بناء كل المنشآت الهامة من أجل التسيير الحسن لهذا الكيان الإقليمي الجديد، فعلى سبيل المثال كان تعداد السكان آنذاك يقدر بـ280000 ساكن منها 70% في المناطق الريفية التي تفتقر إلى ثانويات مما يستلزم تمدرس أبنائها في الولايات المجاورة وأساسا في ولاية سطيف، وحاليا ونظرا لشساعة مساحة الولاية وتمركز أغلب سكانها في ثلاث مدن كبرى وهي المسيلة، بوسعادة، وسيدي عيسى بنسبة 35% من مجمل سكان الولاية نجد بعض السكان يعيشون في مناطق متناثرة على مساحة واسعة، وهو الشيء الملاحظ ببلديات جنوب الولاية خصوصا، مما يولد تكاليف إضافية في تحقيق المشاريع المختلفة وصعوبة تحقيق الاحتياجات التنموية الاجتماعية، وهذا أدى إلى ظهور مناطق ظل بمختلف بلديات الولاية47، حيث تم إحصاء 397 منطقة ظل منها، بعدد سكان يقدر بـ 193253 نسمة وعلى مساحة قدرها 2627 كلم2، بحيث أهم الاجراءات تمثلت في:

– بتاريخ 2020/03/01 تم تنصيب اللجنة الولائية لإحصاء وتحديد مناطق الظل ووضع برنامج استعجالي يضمن التكفل الأمثل بالاحتياجات الأساسية لسكانها(مقرر ولائي رقم 19 مؤرخ في 2020/03/01)

– بتاريخ 2020/03/01 تم تنصيب الخلية التقنية الولائية التي تساعد اللجنة الولائية في أداء مهامها (مقرر ولائي رقم 20 مؤرخ في 2020/03/01)

– تنصيب لجان محلية على مستوى الدوائر تضم السادة رؤساء المجالس الشعبية البلدية والسادة ممثلي المصالح التقنية للدوائر.

– بتاريخ 2020/09/02 تم تنصيب لجنة ولائية مكلفة بمتابعة ومرافقة مناطق الظل المتواجدة عبر تراب الولاية (مقرر ولائي رقم 2021 مؤرخ في 2020/03/01)

– تعيين إطارات يتمتعون بمهارات عالية وقدرات عالية في تسيير الملفات كنقاط ارتكاز مكلفين بمتابعة الملف على مستوى الولاية، الدوائر والبلديات وتوفير جميع شروط العمل الضرورية لهم.

– إحصاء جميع مناطق الظل (النائية والمعزولة والمناطق الجبلية والمناطق المحيطة بالمدن)

– تحديد الاحتياجات ذات الأولوية والتي لها أثر مباشر على الحياة اليومية للمواطن وذلك بمشاركة مواطني هذه المناطق، من حيث فتح أو إعادة تأهيل المسالك والطرق، تحسين ظروف تمدرس التلاميذ، الاستفادة من العلاج والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والكهرباء والغاز.

– وضع برنامج استعجالي للتكفل بها محليا ضمن مختلف البرامج (مخططات التنمية البلدية، ميزانية الولاية، وميزانيات البلديات) وتقديم الاقتراحات الضرورية الخاصة بالتكفل بباقي العمليات ضمن باقي البرامج التنموية (البرنامج القطاعي غير الممركز، صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، البرنامج المركزي...الخ).

– إعادة توجيه العمليات غير المنطلقة المسجلة بعنوان السنوات السابقة ضمن جميع البرامج للتكفل بعمليات ذات أولوية لفك العزلة وتوفير المرافق العمومية الأساسية لسكان هذه المناطق.

– توجيه المخصصات والمبالغ بعنوان المخططات البلدية للتنمية لسنة 2020 حصريا للتكفل بالمشاريع الجوارية ذات الأثر المباشر على تحسين الإطار المعيشي لساكني مناطق الظل.

– وضع آلية إعلامية محلية لمتابعة برامج التنمية لسنة 2020 حصريا للتكفل بالمشاريع الجوارية ذات الأثر المباشر على تحسين الإطار المعيشي لساكني مناطق الظل.

– وضع آلية إعلامية محلية لمتابعة برامج التنمية وتمكين المواطنين من الاطلاع على البرامج التنموية المختلفة المسجلة لفائدتهم وكذا تبادل الآراء والأفكار وتقديم الشكاوي وذلك باستخدام مختلف وسائل الإعلام المتاحة ووسائل التواصل الاجتماعي كالموقع الالكتروني للولاية.(ولاية المسيلة،2021)

– تسطير برنامج إذاعي دوري بالتنسيق مع الإذاعة المحلية بالمسيلة يتم خلاله استضافة السادة مدراء القطاعات بالولاية ورؤساء الدوائر لشرح أهداف التنمية(المشاريع المنجزة، المشاريع في طور الانجاز والآفاق المسطرة) من أجل ترسيخ قواعد الاتصال المؤسساتي وتبادل المعلومات.

– تنظيم لقاءات للسادة مدراء الهيئة التنفيذية على مستوى البلديات بحضور كل الفاعلين في المجتمع، المنتخبين، الأعيان، المجتمع المدني والحركة الجمعوية.

– تنظيم لقاءات بحضور كل المتعاملين الاقتصاديين، أرباب العمل وأصحاب المؤسسات والمقاولات المحلية من أجل اطلاعهم على البرامج التنموية المسجلة لفائدة الولاية وحثهم على تجنيد وتعبئة كل الطاقات للمساهمة الفعالة في تجسيد هذه البرامج على أرض الواقع.

– العمل على إشراك الفاعلين المحليين، العموميين والخواص والمنتخبين وكذا المجتمع المدني في جميع مراحل برمجة المشاريع التنموية، من حصر الاحتياجات والانشغالات إلى اقتراح المشاريع وتقييم مدى ملاءمتها وتحديد الأولويات ومتابعة تنفيذ الإنجاز.

– منح عدد معتبر من رخص حفر الآبار للساكنين في هذه المناطق.

تم تحديد الاحتياجات الاستعجالية وذات الأولوية بـ 803 مشروع تسمح بالتكفل السريع والفعال بالاحتياجات الحيوية لقاطني الولاية بمبلغ إجمالي قدره 00. 378 331 436 9 دج، وتتميز بأنها مشاريع ذات تكاليف غير مرتفعة وآجال انجازها قصيرة والجدول الموالي يبين عدد المشاريع والمبالغ المالية المخصصة لها عبر جميع بلديات الولاية. (الأمانة العامة لولاية المسيلة)

من خلال ما سبق يمكن تصنيف مختلف الاجراءات التنموية التي اعتمدتها ولاية المسيلة على النحو التالي:

– في المجال الاقتصادي:

عملت الجماعات المحلية على إعداد مخططات تنموية محلية تراعي الخصوصيات الاقتصادية للمنطقة، مع التركيز على تثمين الموارد الطبيعية، لا سيما في القطاع الفلاحي. كما تم إنجاز مشاريع هامة في مجال السقي الفلاحي، وتوسيع المساحات المسقية، ما ساهم في رفع مردودية الإنتاج الزراعي.

كما تم إنشاء وتهيئة مناطق نشاط صناعي وحرفي، بهدف استقطاب الاستثمارات، وتشجيع المبادرة الخاصة، وخلق مناصب شغل جديدة، بما يساهم في الحد من البطالة وتحقيق الإدماج الاقتصادي.

– في المجال الاجتماعي:

شملت الإجراءات الاجتماعية برامج واسعة للسكن الريفي والحضري، وتحسين ظروف الإيواء، فضلًا عن تطوير الهياكل الصحية والتربوية، بما يسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات العمومية.

كما تم اعتماد برامج تضامنية لفائدة الفئات الهشة، من خلال تقديم الإعانات الاجتماعية، ودعم الجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي، إلى جانب تنظيم نشاطات ثقافية ورياضية تهدف إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي وترقية رأس المال البشري

– في المجال البيئي:

تمثلت الإجراءات البيئية في تعزيز منظومة تسيير النفايات الصلبة، من خلال إنشاء مراكز الردم التقني، وتحسين خدمات جمع القمامة، إضافة إلى تنفيذ برامج تشجير واسعة، ومشاريع لحماية الأراضي من الانجراف والتصحر.

كما تم اعتماد مشاريع لترشيد استهلاك المياه، والحفاظ على الموارد المائية، فضلًا عن تنظيم حملات تحسيسية تهدف إلى رفع الوعي البيئي لدى المواطنين بما يضمن حماية البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الجماعات المحلية تمثل حجر الأساس في تحقيق التنمية المستدامة نظرًا لدورها المحوري في تسيير الشؤون المحلية، وقدرتها على تشخيص الحاجيات الحقيقية للسكان، وكذا اقتراح حلول تنموية تتلاءم مع الخصوصيات الإقليمية.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية لولاية المسيلة أن هذه الأخيرة تزخر بإمكانات طبيعية واقتصادية وبشرية معتبرة، تجعلها مؤهلة لتحقيق تنمية محلية شاملة ومتوازنة، غير أن تجسيد هذا الهدف يظل مرهونًا بتجاوز جملة من التحديات، في مقدمتها محدودية الموارد المالية، وضعف الكفاءات المتخصصة، وتعقيد الإجراءات الإدارية.

كما أبرزت الدراسة أن اعتماد مقاربة تشاركية تقوم على إشراك مختلف الفاعلين المحليين من سلطات عمومية، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، يشكل مدخلا أساسيا لترقية الأداء التنموي، وتحقيق الاستدامة في مختلف أبعادها.

بحيث إن ترقية دور الجماعات المحلية في الجزائر عامة وفي ولاية المسيلة خاصة يمثل رهانا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية، في إطار رؤية تنموية شاملة تقوم على العدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي المتوازن، والحفاظ على البيئة.

هذه الدراسة توصلت الى مجموعة من النتائج العلمية التي تعكس واقع دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة بولاية المسيلة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. الجماعات المحلية تعتبر فاعلًا أساسيًا في مسار التنمية المستدامة بحكم قربها من المواطن ومعرفتها الدقيقة بخصوصيات الإقليم؛
2. تمتلك ولاية المسيلة مقومات طبيعية واقتصادية واجتماعية معتبرة تؤهلها لتحقيق تنمية محلية مستدامة، إلا أن استغلال هذه المقومات لا يزال دون المستوى المطلوب؛
3. تسهم الجماعات المحلية بجهود واضحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، غير أن فعالية هذه الجهود تظل مرتبطة بمدى توفر الموارد المالية والكفاءات البشرية؛
4. تشكل المعوقات المالية والإدارية والبشرية من أبرز التحديات التي تواجه تجسيد التنمية المستدامة على المستوى المحلي؛
5. يظل التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين عنصرا حاسما في إنجاح البرامج التنموية وتحقيق أهداف الاستمرارية؛

6. يعد اعتماد مقاربة تشاركية تقوم على إشراك المواطن والمجتمع المدني، من أهم الآليات الكفيلة بتحقيق تنمية محلية أكثر فعالية واستدامة.

مناقشة الفرضيات في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها:

انطلقت هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات التي سعت إلى اختبار مدى صحة العلاقة بين دور الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة بولاية المسيلة، ومن خلال التحليل النظري والدراسة الميدانية تم التوصل إلى نتائج ميدانية سمحت بتأكيد أو نفي هذه الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الأولى "تلعب الجماعات المحلية دورًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي"

أظهرت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية إلى حد كبير بحيث أظهر التحليل أن الجماعات المحلية تلعب أدوارا محورية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقد ساهمت في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية، وتحسين البنية التحتية، ودعم النشاط الفلاحي، وترقية الخدمات الاجتماعية، فضلا عن جهودها في مجال حماية البيئة وتسيير النفايات.

غير أن فعالية هذا الدور تظل نسبية وترتبط بمدى توفر الموارد المالية والكفاءات البشرية، إضافة إلى طبيعة الإطار التنظيمي الذي تعمل في ظله الجماعات المحلية، وعليه يمكن القول أن هذه الفرضية مقبولة حيث ثبت الدور الهام للجماعات المحلية الذي يظل بحاجة إلى تعزيز.

الفرضية الثانية "تتوفر ولاية المسيلة على مقومات طبيعية واقتصادية وبشرية تؤهلها لتحقيق التنمية المستدامة ".

أكدت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية إذ أظهرت أن ولاية المسيلة تمتلك إمكانات معتبرة تتمثل في موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وتنوع مواردها الطبيعية، وثراء قطاعها الفلاحي، إضافة إلى توفر قاعدة بشرية شابة ومؤسسات تعليمية وتكوينية قادرة على دعم التنمية المحلية.

غير أن استغلال هذه المقومات لا يزال دون المستوى الأمثل نتيجة جملة من العراقيل التنظيمية والمالية، ما يستدعي اعتماد سياسات أكثر فعالية لتثمين هذه الموارد وتحويلها إلى رافعة حقيقية للتنمية المستدامة، وعليه يمكن اعتبار هذه الفرضية مؤكدة بدرجة كبيرة.

الفرضية الثالثة "تواجه الجماعات المحلية بولاية المسيلة جملة من التحديات التي تحد من فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة".

أثبتت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية بوضوح حيث تم رصد مجموعة من المعوقات في مقدمتها ضعف الموارد المالية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، ونقص الكفاءات البشرية المتخصصة، إضافة إلى التحديات البيئية كندرة المياه والتصحر.

وقد انعكست هذه المعوقات سلبًا على وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية، وعلى قدرة الجماعات المحلية في تجسيد أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل وفعال ما يجعل من هذه الفرضية مؤكدة كليًا.

التوصيات :

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة من أبرزها:

1. ضرورة تعزيز الاستقلال المالي للجماعات المحلية، من خلال تنويع مواردها وتحسين آليات التحصيل المالي.
2. تبسيط الإجراءات الإدارية واعتماد الرقمنة في تسيير المصالح المحلية بما يضمن الشفافية والفعالية.
3. دعم برامج التكوين المستمر للإطارات المحلية في مجالات التخطيط الاستراتيجي، وتسيير المشاريع، والتنمية المستدامة.
4. تشجيع الاستثمار المحلي خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الفلاحة العصرية، والصناعات التحويلية، والطاقات المتجددة.

5. تعزيز الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما يساهم في تعبئة الموارد وتحقيق التنمية التشاركية.
6. إدماج البعد البيئي في جميع البرامج التنموية من خلال اعتماد سياسات صارمة لحماية البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية.
7. توسيع نطاق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار المحلي بما يعزز الشفافية ويضمن استجابة السياسات العمومية لتطلعات المواطنين.

المراجع

Bibliographie

1. الجريدة الرسمية .(1962/2005) .
2. الدليل الاستثماري السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي.(2001) .
3. ابراهيمي ,ع .ا .(2001) .الادارة المحلية دراسة مقارنة .الاردن.
4. الأمانة العامة لولاية المسيلة.(s.d.) .
5. الأولى ,ا .(1990) .قانون رقم 90/80المتعلق بالبلديات .
6. الأولى ,ا .(s.d.) .قانون البلدية والمادة الأولى من قانون الولاية .
7. الجندي ,م .(1987) .الادارة المحلية واستراتيجياتها .الاسكندرية .
8. الشيخلي ,ع .ا .(2001) .الادارة المحلية دراسة مقارنة .الاردن.
9. المادة من 64إلى 82من قانون الولاية .(s.d.) .
10. المواد من 84/110من قانون البلدية.(s.d.) .
11. بعلي ,م .ص .(2004) .قانون الادارة المحلية الجزائرية .الجزائر.
12. خاطر ,أ .م .(2000) .تنمية المجتمع المحلي الاتجاهات المعاصرة والاستراتيجية الممارسة .مصر.
13. سراج ,ا .(1993) .حتى تصبح التنمية المستدامة .مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي.6 ,
14. عوايدي ,ع .(2002) .القانون الاداري.
15. غنيم ,ع .م .(2007) .التنمية المستدامة .عمان.
16. واخرون ,س .م .(2000) .علم اجتماع المجتمعات الجديدة .الاسكندرية.